6/11/2021

حضرة الأخ داود كتاب المحترم

المدير العام

شبكة الإعلام المجتمعي

تحية طيبة وبعد،،،،،

الموضوع: رسالتكم حول التقرير الصحفي المعد حول أسباب إستقالة بعض أعضاء المجلس البلدي بتاريخ 2021/5/17

تهديكم بلدية بيت ساحور أطيب تحياتها وتمنياتها لكم موفور الصحة والعافية.

عطفاً على المراسلات السابقة حول الرد على إستفساراتكم فيما يتعلق بإعدادكم تقرير صحفي حول أسباب إستقالة عدد من إعضاء المجلس البلدي، نبين لحضرتكم الردود على أسئلتكم بحسب طلبكم وهي على النحو الآتي:-

الجواب الأول، بخصوص توظيف مدير البلدية السيد مهند شاهين فقد تم التعيين بسبب وجود شاغر وظيفي لهذا الموقع تم الإعلان عنه بالصحف اليومية و على مواقع التواصل الاجتماعي، و قد تنافس على هذه الوظيفة خمسة مواطنين من خيرة أبناء المدينة و قد خضعوا لامتحان كتابي و مقابلة شخصية من قبل لجنة مكونة من أعضاء المجلس البلدي و المدير السابق ،حيث كانت غالبية اللجنة من الأعضاء المستقيلين، و قد حصل السيد مهند شاهين على أعلى معدل، و بالتالي كان المرشح الأقوى للوظيفة، و تم استدعاءه و تثبيته بعد تقيم عمله مدة ٣ شهور حسب نظام موظفي الهيئات المحلية و بقرار مجلس بلدي بتاريخ 2019/3/27

و بتوقيع جميع الأعضاء على محضر الجلسات و القرارات الخاصة بالموظف المذكور. (مرفق قرار المجلس البلدي)

و من باب الشفافية بخصوص سؤالك من اقترح عليكم تعيين مهند شاهين؟ فإن عضو المجلس البلدي السابق والمستقيل عصام كوكالي كان سابقا من استدعى السيد مهند شاهين و عمل على تشجيعه للتقدم لهذه الوظيفة و أيضا الترويج له أمام رئيس البلدية و بعض الأعضاء لاجندات انتخابية و حسابات و معادلات تنظيمية في المدينة، و لكن السيد مهند كان مميزا بالامتحان و المقابلة دون وساطة أحد نتيجة خبرته السابقة بعمل الهيئات المحلية و شغله لنفس المنصب في هيئة محلية سابقة لسنوات عديدة و بالتالي نال إعجاب اللجنة المكلفة بمقابلات التوظيف و حصل على الوظيفة و تم تثبيته بقرار مجلس بلدي على براءة التشكيلات بموافقة جميع الأعضاء بحسب نظام موظفي الهيئات المحلية.

ثانيا، فيما يتعلق باستفساركم الثاني بخصوص طلب عدم المحكومية، فانها لم تطلب منه أو من غيره سابقا و لا من أي موظف سابق منذ تأسيس بلدية بيت ساحور و لم تكن من شروط التوظيف المعلنة بالجريدة انذاك، و خلال عمله بالبلدية لم يطلب منه رسميا احضارها بتاتا كونه موظف مثبت و مصنف على براءة التشكيلات مع العلم بأن المذكور حاصل على شهادة عدم محكومية صادرة عن وزارة العدل مرتين بعام ٢٠٢١، الاولى بشهر حزيران و الثانية بشهر أيلول لهذا العام، مع العلم بأن المذكور أيضا حاصل على شهادة بكالوريوس بالقانون و قد أصدر شهادة عدم المحكومية الثانية حسب النظام و القانون لغايات التقدم لامتحان مزاولة مهنة المحاماة. (مرفق بشهادات عدم المحكومية)

ثالثا، فيما يتعلق بسؤالكم عن الغاء العقد مع الموظف، فقد تم رفع ملفه بالكامل الى جهة الاختصاص المسؤولة عن عمل الهيئات المحلية و هي وزارة الحكم المحلي و ذلك استنادا الى مخاطبة هيئة مكافحة الفساد بخصوص عمله الأسبق في بلدية الرام و الحكم الصادر في حينه.

و بعد فحص ملفه بالكامل و كافة الوثائق و القرارات المتعلقة بوضعه القانوني في الوظيفة، أكدت الوزارة على سلامة و قانونية اجراءات تعينه و توظيفه اصولا في حينه، و نظرا للازمة التي اثارها الأعضاء المستقيلين في المدينة و التي تسببت في تهديد واضح للسلم الأهلي و تعزيز الانقسام في المدينة و خرق كل مفاهيم العيش المشترك والإستمرار بالتشكيك بنزاهة الموظف و مصداقيته وإتهامه بالفساد، قمنا بالطلب منه و بشكل شخصي إحضار شهادة عدم محكومية او إثبات لحسن سيرته و سلوكه، و قد تم إحضار المطلوب منه بقرار محكمة صادر بشهر حزيران للعام ٢٠٢١ برد اعتبار السيد مهند شاهين و بناءا عليها و بعد قناعة المحكمة حينها بقانونية طلبه تم اصدار قرار عدم المحكومية له.

رابعا، فيما يتعلق بسؤالكم الرابع، فإننا لم نلمس أي تغير في سير عمل البلدية بخصوص المهام و المسؤوليات المنوطة بالسيد مهند شاهين أو أي رسالة متعلقة بالموظف المذكور بحسب سؤالكم.

خامسا، بخصوص سؤالكم حول موضوع المستشفى الهندي، فإننا لم نتلقى حتى تاريخه أي رسالة رسمية بالموافقة أو الرفض من الجانب الاسرائيلي، و قد كانت مسؤولياتنا كبلدية محصورة بتوفير قطعة الأرض و تخصيصها لاقامة المستشفى و قد تم ذلك بقرار مجلس بلدي و بمصادقة بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني على تخصيص الأرض، و أيضا بالتواصل مع الجانب الاسرائيلي فقط من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمديرية الشؤون المدينة الفلسطينة وليس بشكل مباشر و ذلك لعدة أسباب و هي كالآتي:-

أولا، إن المشروع هو ملك للسلطة الوطنية الفلسطينية لصالح وزارة الصحة و ليس ملك للبلدية و بالتالي هم و المانح (الحكومة الهندية) أصحاب القرار النهائي بالمشروع و ليس البلدية.

ثانيا، أننا كبلدية كان المطلوب منا توفير الموقع و قطعة الأرض فقط و قد تم ذلك بجهود كبيرة من البلدية لتخصيص قطعة الأرض من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني.

ثالثا، انه يحظر علينا كهيئات محلية و بقرار سياسي التواصل بشكل مباشر مع الجانب الاسرائيلي، إلا من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالشؤون المدنية الفلسطينية.

حيث انه و منذ استلامنا لمهام المجلس البلدي و نحن نعمل من أجل تحقيق الحلم الذي طالما انتظرناه و هو بناء مستشفى تخصصي بمنطقة عش غراب، و قد زادنا تشجيعا و اصرارا هذه المنحة المقدمة من الحكومة الهندية بقيمة ٢٩ مليون دولار.

لكن الجانب الإسرائيلي و رغم كل المحاولات من خلالنا و بالتعاون مع وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية لم يعطونا الموافقة الرسمية على إقامة المشروع بالمنطقة، و لم نجد منهم سوى المماطلة و عدم الوضوح بالموقف و فقط طلب معلومات و استفسارات عن المشروع من مخططات و تمويل و غير ذلك دون موقف واضح و رسمي بالموافقة او الرفض و لم نأخذ منهم سوى المماطلة فقط.

إضافة إلى الضغوطات الكبيرة التي تعرضنا لها من الحكومة الهندية ممثلة بالسفير الهندي آنذاك بضرورة إحضار الموافقة الرسمية من الجانب الاسرائيلي في البناء على قطعة الأرض والبدء بتنفيذ المشروع كون ان المنطقة مصنفة (ج) بحسب التقسيمات للأراضي الفلسطينية.

و بالتالي و بعد عدة مباحثات مع الجميع من وزارة الصحة و السفارة الهندية و اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس و عطوفة المحافظ و كل المعنيين بتنفيذ المشروع، كان هناك مقترحا بضرورة توفير قطعة أرض بديلة بشكل سريع لضمان تنفيذ هذا المشروع الوطني الكبير بالمدينة، و بعد عدة مباحثات كان لدى الجميع توجها بطرق باب البطركية لتوفير الأرض لاقامة المشروع لعلمنا ان البطركية تمتلك اراضي عديدة و بإمكانها دعم المشروع بتوفير قطعة أرض، و قد تولت اللجنة الرئاسية هذه المهمة و بعد اجتماع المجمع البطريركي كانت الموافقة بقرار من المجمع شارك فيه كل أصحاب القرار بالبطركية على منح ١٥ دونم لصالح وزارة الصحة لاقامة المستشفى التخصصي على أن تبقى الأرض ملكا خالصا لبطركية الروم الأرثوذكس اي اتفاقية إستغلال ارض لغايات بناء المستشفى مع الحفاظ على ملكية البطركية لقطعة الأرض التي سيقام عليها مشروع المستشفى.

و لكن بعض مؤسسات وأهالي المدينة رفضوا موقع الأرض الجديد و لأسباب عديدة قد نتحدث بتفاصيلها لاحقا تم اتخاذ القرار من قبل سيادة الرئيس ومجلس الوزراء الفلسطيني بنقل المستشفى لمدينة الدوحة بمحافظة بيت لحم.

وبالتالي، فإننا لم نستلم أي رد من الجانب الإسرائيلي لا بالموافقة الرسمية ولا بالرفض الرسمي على أي مشروع في المنطقة، وعندما تكون البلدية مالكة لأي مشروع في الموقع فإنها تقوم بالإعمال على مسؤوليتها متحملة جميع المخاطر المترتبة على ذلك، وبما أن المستشفى المذكور لم يكن ملكاً للبلدية، فلم نستطع حينها إتخاذ القرار بالمخاطرة وحدنا كون جهة التمويل هي الحكومة الهندية ومالكة المشروع هي الحكومة الفلسطينية متمثلة في وزارة الصحة.

وأقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير

جهاد خير

رئيس بلدية بيت ساحور